

أطلق مشروع «مرصد دعم السياسات الصحية» حاصباني: تنفيذها يُبعد الصحة عن التجاذبات



الوزير حاصباني متحدثاً خلال حفل إطلاق المشروع

الوزارة المعطيات العلمية لاتخاذ القرارات المناسبة ودعم تقييم تطبيق السياسات والبرامج الصحية وإعادة تصويبها وضمان استمراريتهما كي لا تخضع لمراجعات وتجاذبات سياسية أو غير سياسية. كما سيسهل هذا المرصد التواصل مع جميع الشركاء في القطاع الصحي ومع المواطنين لتفعيل وضمان استمرارية حوكمة التعاون من خلال منتدى تتراسه وزارة الصحة ويشمل جميع الفرقاء الفاعلين في القطاع الصحي. وخدم حاصباني منوهاً بروح التعاون والشراكة والدعم التي بدت من خلال إطلاق مرصد دعم السياسات الصحية، مؤكداً أن «طالما استمرت روح التعاون والدعم الفكري والعلمي والعمل في فلا خوف على الصحة العامة في لبنان وعلى تطوير نظامنا الصحي بهدف تطوير وطننا وتحقيق نموه وازدهاره».

والتي نقل عن العام ونصف العام، أي أقل من خمسمئة يوم، استطلعنا ان ندفع بالعمل الإداري قديماً لجهة تسهيل أمور المواطنين وتطوير نظم المعلومات، ومكنة التواصل مع جميع اللبنانيين في مجالات عدة وعبر الكثير من التطبيقات الإلكترونية ضمن رؤية الحكومة الإلكترونية الشاملة. وتكريساً لمبدأ التشاور والتعاون في رسم السياسات الصحية، قمنا بتفعيل المجلس الصحي الأعلى الذي لم يجتمع طوال العقدين الماضيين فأعدنا تشكيكه وبدأ بممارسة مهامه، كما أعدنا إحياء لجنة التنسيق بين الجهات الشاملة الرسمية التي صدر قرار بإنشائها منذ 10 سنوات ولم تجتمع ولا أي مرة سابقاً.

وأضاف: يسعدني أن أضيف إلى هذه الإنجازات إنجازاً قريباً هو مرصد دعم السياسات الصحية الذي سيوفر لمختلف مستويات

ومعاملة المواطنين بتجرد وبالتساوي وفقاً لواجبات وحقوق كل منهم، هو نهج نعمل على ترسيخه في الوزارة والإدارة العامة بشكل عام، وبفضله تحلقت إنجازات عدة. لذلك وضعنا استراتيجية «صحة 2025» من ضمن مقاييسها استكمال النقص في تغطية الخدمات المتخصصة التي تقع بين مراكز الرعاية الأولية والاستشفاء. تقدمنا بألية لتحويل البطاقة الصحية عبر إضافة مبلغ مقبول إلى فاتورة الهاتف الخليوي. والمشروع يسلك طريقه في ساحة النجمة حيث توفش في لجنة الإدارة والعمل وانتقل إلى لجنة المال، وهو استكمال للعمل الذي كان بدأ به رئيس لجنة الصحة العامة عاطف مجدلاي، وبذلك يكون لبنان يتجه فعلاً نحو التغطية الصحية الشاملة بما يضاهاى الدول المتطورة. وقال: خلال الفترة القصيرة التي تولينا فيها مهام وزارة الصحة

أطلق نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الصحة العامة غسان حاصباني، «مرصد دعم السياسات الصحية» الذي هو نتاج تعاون بين وزارة الصحة العامة ومنظمة الصحة العالمية والجامعة الأميركية في بيروت - كلية العلوم الصحية. ووقع حاصباني اتفاقية إطلاق هذا المرصد إلى جانب كل من مدير منظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط بالإنيابة جواد المحجور، ورئيس الجامعة الأميركية في بيروت فضلو خوري، في حضور رئيس لجنة الصحة التيبانية عاطف مجدلاي، وعميد كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت إيمان نويهض، وممثلة منظمة الصحة العالمية في لبنان عميريل ريدش، والمدير العام لوزارة الصحة وليد عمار، وحشد من النقباء وممثلي منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والفاعليات طبية وأكاديمية واجتماعية وإعلامية. والقي حاصباني كلمة أكد فيها أن «مرصد دعم السياسات الصحية» هو ثمرة التعاون المشترك القائم منذ سنوات بين وزارة الصحة العامة ومنظمة الصحة العالمية والجامعة الأميركية في بيروت. وقال: يجمع هذا المرصد بين الأبحاث العلمية للجامعة والمعرفة التطبيقية للوزارة والتوجهات المعيارية للمنظمة، وكلها عناصر لصياغة سياسات صحية رشيدة، لأن رسم السياسات ووضعها حيز التنفيذ هو ما يُبعد الصحة عن التسييس ويضعها في إطار السياسات العلمية وهو ما يضع لبنان في إطار الموقع الأول عربياً والثاني والثلاثين عالمياً من حيث أدائه الصحي. وتابع: هذا النهج من بناء السياسات على معايير علمية

مؤتمر «الصيدلي في قلب التحديات العلاجية والإنسانية» في «اليسوعية»

تركوا بصمتهم في حياتي، لا سيما البروفسور الراحل رينيه شاموسي. أما البروفسور نكاش فحدد دور الصيدلة «كوسيط حقيقي بين المريض والدواء على أربعة مستويات: الأول يتعلق بالوصول إلى الأدوية وهو يشكل قضية أساسية في الكفاح من أجل تحسين الرعاية في البلدان النامية. ويمثل الهاجس الثاني للصيدلي في رعاية المرضى الذين يعانون من الأمراض المزمنة والأمراض المعدية. أما الهاجس الثالث فيتعلق بسلامة المرضى كما حدثتها منظمة الصحة العالمية، رابعاً، لا يستطيع الصيدلي ممارسة ولو الحد الأدنى من مهنته من دون هاتين القيمتين الأساسيتين اللتين تعطين معنى لعمله وهما التضامن والأخوة. بدوره، اعتبر وزير الصحة أن هذه المهنة تشكل عاموداً أساسياً في الحفاظ على الصحة العامة. إن عنوان مؤتمركم يرفع راية التحدي الذي يواجه الصيدلي من الناحية العلاجية والإنسانية ويسلط الضوء على الدور الجديد لمهنته، بصفته أدر كاتز المنظمة الصحية. وجرى خلال المؤتمر توزيع جوائز لريادة الأعمال الصيدلانية بالتعاون مع بيريتيك وعرض لأعمال ونشاطات عدد من المنظمات غير الحكومية في المجالين الصحي والإنساني.

برعاية وحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الصحة غسان حاصباني، أطلقت كلية الصيدلة في جامعة القديس يوسف مؤتمرها الدولي السابع الذي حمل عنوان «الصيدلي في قلب التحديات العلاجية والإنسانية»، وذلك في قاعة محاضرات حرم العلوم الطبية، طريق الشام. بحضور رئيس الجامعة البروفسور سليم نكاش اليسوعي وعميد الكلية البروفسورة ماريان أبي فاضل. وأشارت البروفسورة أبي فاضل إلى أن هذا المؤتمر «سوف يتطرق إلى التحديات التي تواجه مهنة الصيدلة في بلدنا وفي العالم. التحديات العلمية والعلاجية في الصيدلة السريرية وعلم العقاقير وعلم الوراثة والكيمياء الحيوية والكيمياء وعلم السموم وعلم الجرثيم وعلم النبات والتغذية».

كلمة الأمين العام للجمعية العلمية لكليات الصيدلة في العالم العربي الدكتور عبد الحكيم نتوف تمحورت حول تطور مهنة الصيدلة بشكل ملحوظ في السنوات الماضية، ودخول التكنولوجيا في شكل واسع في تقنيات الصيدلة وخطط العلاجات الجديدة.

من جهته، عبر رئيس مؤسسة ميريو الدكتور أن ميريو في كلمه القاها عن فرحة الشديد بالعودة إلى جامعة القديس يوسف «حيث التقيت عدداً من الأشخاص الذين

الضمان يُضيف مستلزمين طبيين جديدين لمرضى السكري والقلب

أصدر المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي مذكرة إعلامية رقم ٥٧٥ تاريخ ٢٠١٨/٤/١٤، إسناداً إلى قرار مجلس الإدارة رقم ١٠٣٧ المتخذ في الجلسة عدد ٧٢٢ تاريخ ٢٠١٨/٤/١٢، قضى بموجبها:

«أولاً: تعديل لائحة المستلزمات الطبية المعمول بها في الصندوق بإضافة مستلزمين طبيين جديدين هما:

MSENDY (١٠٣-١٠٤) جهاز يستعمل للحص معدل السكر في الدم. و MSCV3 (١١٧-١١٨-١١٩) وتوابعه/بطارية للقلب. وإبراجهما على لائحة المستلزمات المعتمدة في الصندوق بالشروط نفسها الواردة في المذكرة الإعلامية رقم ٥٠٧ تاريخ ٢٠١٤/٣/٢١.

ثانياً: جرى تحديد مساهمة الصندوق في المستلزمين الطبيين المذكورين بعد ترميزهما بحسب الأصول النظامية.

ثالثاً: يعمل بهذه المذكرة الإعلامية اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٤/١٤ وتبلغ إلى من يلزم.»

ودعا الدكتور كركي «من يعينهم الأمر إلى التقيد والتزام الأسعار المدرجة في هذه المذكرة الإعلامية وإستقبال المرضى المضمونين الذين تنطبق عليهم الحالات التي تستدعي إستعمال الجهازين الجديدين المذكورين أعلاه، وتقديم العناية اللازمة اليهم من دون تكليفهم أعباء إضافية تحت طائلة المسؤولية والملاحقة القانونية عند الإلتصاء.»